



Empowered lives.
Resilient nations.



الاتحاد البرلماني الدولي
من أجل الديمقراطية، من أجل الجميع.

الموجز التنفيذي

التقرير البرلماني العالمي ٢٠١٧

الرقابة البرلمانية: قدرة البرلمان على مساءلة الحكومة

الغرض

والنواب دور الرقابة في بلدانهم فضلاً عن إسداء نصائح للنواب في تناول مسألة الرقابة.

ونأمل أن يؤدي هذا التقرير إلى تحفيز العمل على تعزيز الدور الرقابي للبرلمان. إذ يعتمد تطور البرلمانات في المستقبل اعتماداً كبيراً على نواتج الرقابة للشعوب الممثلة.

أهداف التقرير

توفير رؤية عالمية عن ممارسة الرقابة

إصدار توصيات لتعزيز الرقابة

تحفيز تركيز البرلمانات على الرقابة

يتناول التقرير البرلماني العالمي الثاني دور البرلمان في الرقابة على الحكومة وقدرة البرلمان على مساءلة الحكومة عن أعمالها وقراراتها.

وقد كفل الدستور للبرلمان وظيفة رقابة فريدة. فهي الجهة السياسية الوحيدة التي كلفها الشعب بمتابعة إدارة الحكومة لشؤون الدولة.

ولعل الرقابة أقل وضوحاً في الأذهان، كمجال عمل محدد، مقارنةً بمهام البرلمان "الجوهرية" الأخرى مثل سن القوانين والتمثيل ولكنه عملٌ في غاية الأهمية ويستحق المزيد من تركيز البرلمان والحكومة والمواطنين والمجتمع الدولي.

ويستند التحليل والاستنتاجات والتوصيات في هذا التقرير إلى الممارسات والتجارب البرلمانية: فقد ساهم ١٥٠ برلماناً وطنياً بطريقة أو بأخرى في إعداد هذا التقرير.

ويهدف الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن يكون التقرير عملياً ومفيداً. وعليه، فهو يتضمن أمثلة عديدة على أداء البرلمانات

أهمية الرقابة

الأهداف الأساسية للرقابة البرلمانية هي النهوض بحريات الشعوب ورفاهها وتحسين الحوكمة. وتقيّم عمليات الرقابة تأثير أعمال الحكومة في المجتمع، وتساعد على ضمان توفير الموارد المناسبة لتنفيذ البرامج الحكومية، وتحدد الآثار غير المنشودة أو السلبية للسياسات والتدابير الحكومية، وتتابع الوفاء بالالتزامات الوطنية والدولية.

والرقابة والمساءلة بعدان رئيسيان من تكامل الولاية الديمقراطية للحكومة والبرلمان. ويتعين فهم الأدوار المميزة والمستقلة للبرلمان والحكومة فهماً جيداً. فالحكومة هي التي توفر خدمات للمواطنين؛ والبرلمانات تسائل الحكومة عن طريق مناقشة الإجراءات والسياسات الحكومية والطعن فيها وإبداء توصيات لتغييرها عند الاقتضاء.

«أهم شيء هو الضغط على الحكومة وإن كان حزبك هو الحزب الحاكم.»

البارونة غلوريا هوبر، عضو في مجلس الشيوخ، المملكة المتحدة^١

وللرقابة الفعالة نتيجتان إيجابيتان هما تحسين الحوكمة وتحسين السياسات العامة.

- تشرك الرقابة الفعالة المزيد من الأشخاص في عملية صنع القرار كي تستجيب القرارات لمصالح المجتمع ككل؛ فهي تحسّن المساءلة والشفافية وتحد من الفساد؛ وتعزز مشروعية البرلمان كمؤسسة متجاوبة وشاملة وتمثيلية.
- الصلة قوية بين الرقابة الفعالة والتنمية الاقتصادية والبشرية: إذ تساهم الرقابة في تعزيز السياسات والتشريعات وزيادة فعالية الحوكمة نتيجة عمليات الاستعراض والتعديل.

«يمكن تعريف الرقابة الفعالة بالقدرة على التحقق الذاتي من صحة أقوال الحكومة. ومن الأهمية بمكان أن يشارك المواطنون في تحديد المجالات التي تطرح إشكاليات. وعندما يرى أو يسمع النواب شيئاً غير عادي، يمكنهم أن يسألوا الحكومة «ماذا يجري؟ وماذا تفعلون لحل المشكلة؟ وكيف تستخدمون الأموال العامة؟».

أورفلينا ليسيلوث أرياس، عضو في مجلس النواب، الجمهورية الدومينيكية

ويُتوقع عامة أن تكون الرقابة البرلمانية ركيزة التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية التي تعهدت بها البلدان في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

تأثير الرقابة الفعالة



أمن ديمقراطية من دون رقابة؟

ماذا سيحدث إذا لم تكن الرقابة موجودة؟ إن مجرد العلم بأنه يمكن طرح أسئلة وأن الشخص قد يطالب بتبرير أعماله يغير طريقة التفكير في الحكومات وإداراتها. وهي من أهم مساهمات الرقابة في الديمقراطية. وليست صدفة أن يعقب أي انقلاب مباشرة حل البرلمان أو تعليقه.

وتنطوي الولاية الدستورية بتمثيل مصالح المجتمع المختلفة على الالتزام بالمشاركة مشاركة بناءة في العملية الرقابية. وهي جزء من «عقد الثقة» بين النواب والمواطنين. وعليه، تقع مسؤولية الرقابة على عاتق كل النواب بغض النظر عن انتمائهم إلى الحزب السياسي الحاكم.

البيئة المؤاتية للرقابة البرلمانية

ينظر هذا التقرير في البيئة الثرية (والمعقدة غالباً) التي تمارس فيها الرقابة البرلمانية.

الرقابة والمساءلة: البيئة البرلمانية

الثقافة	المسارات	العلاقات	النواب
الساحة السياسية	الولاية	مؤسسات	الحوافز
الحكومة	السلطات	الرقابة الخارجية	الطلب العام
دور المعارضة	الأدوات	المجتمع المدني	
الأحزاب السياسية	الموارد	الإعلام	
		المواطنون	

الثقافة: البيئة السياسية للرقابة غير متوفرة في كل مكان. وتعزيزاً لثقافة الرقابة، يجب على البرلمان أن يضمن فهم كل الأطراف المعنية - السكان عموماً والحكومة والمعارضة وغيرها - وقبولها لغرض الرقابة وفوائدها. ومن الأهمية بمكان أن تتمكن أحزاب المعارضة والأقليات في البرلمان من المشاركة مشاركة تامة في الرقابة على الحكومة.

١ عند الاستشهاد بمقابلة مع نائب أو نائبة في هذا التقرير، يُذكر لقب النائب أو النائبة وقت المقابلة (رئيس أو رئيسة برلمان أو عضو في الجمعية الوطنية أو غير ذلك). وقد يكون بعضهم قد غيروا مناصبهم أو تركوها منذ تاريخ إجراء المقابلة.

الفجوات الجوهرية في الموارد

خلصت مجموعات التحليل والبحث المعنية بهذا التقرير إلى وجود فجوتين جوهريتين في الموارد. أما أولها ففجوة المعلومات بين الجهازين التشريعي والتنفيذي التي تكون غالباً ضد مصالح البرلمان.

وأما الفجوة الثانية فبين البرلمانات القديمة العهد والمزودة بموارد ملائمة والبرلمانات الناشئة والمزودة بموارد أقل. وعلى الرغم من مواجهة البرلمانات المدعومة جيداً صعوبات، فإن الصعوبات التي تذكرها البرلمانات النامية تكون غالباً مأساوية أكثر ويصعب التغلب عليها.

المعلومات

تعدّ المعلومات من الموارد السياسية المحورية إذ يمكن استخدامها في ترجيح القرارات وتكتسي أهمية أساسية في ممارسة رقابة فعالة. وتتخذ الفجوات القائمة بين البرلمان والحكومة أو بين البرلمانات المختلفة مواردها عدة أشكال. ولكن من المجالات التي لا ترجح في كفة كل البرلمانين تفاوت المعلومات بين الجهازين التنفيذي والتشريعي.

«لطالما طالبنا بميزانية مراعية لقضايا الجنسين في البرلمان من أجل تقييم تلك البرامج والسياسات وبحث آثارها الفعلية ولا سيما في تمكين النساء. وما حصلنا عليه هو نصف صفحة في الميزانية تفيد بأن نسبة الإنفاق العام على النساء بلغت ٢٠ بالمئة من دون أي تفاصيل عن مصدر تلك البيانات. وأريد أن أعرف إذا كانت الحكومة تتحدث عن النساء اللواتي يعملن في القطاع العام أم القطاع الخاص مثلاً. وما المبلغ الإجمالي المنفق على النساء [في كل قطاع]؟»

رولا الفراء، عضو في مجلس النواب، الأردن

وتعتمد الرقابة الجيدة على امتلاك معلومات كافية عن ممارسات الحكومة. ولما كان الجهاز التنفيذي هو المنظم والمسؤول عن إعداد غالبية تلك المعلومات، فمن الطبيعي أن يمتلك معلومات أكثر وأفضل عن غالبية النواب بشأن سير أعمال الحكومة وسياساتها ومشروعاتها. وتفاقم فجوة الموارد المشكلة لأن النواب - بمن فيهم غالبية نواب الحزب الحاكم وغالباً كل نواب المعارضة - يمتلكون موارد أقل لتعيين موظفين يساعدون على سد فجوة المعرفة.

ولحسن الحظ، يمكن للبرلمانيين الحصول على الكثير من المعلومات من دون مقابل. ومن الجدير بالذكر أن البرلمانات لا تعمل في فراغ. وإنما ثراء بيئة المعلومات التي تحيط بالسياسي هو الذي يحدد مدى اطلاعه.

وتوجد العديد من مصادر المعلومات المحتملة للبرلمان المهتم والنشط. ويمكن لمنظمات المجتمع المدني ووكالات التدقيق والبيروقراطيين (عن طريق الطلبات بموجب حرية المعلومات) ومجموعات المصلحة العامة والإعلام أن توفر مجموعة من الموارد المفيدة للرقابة ولا سيما اتصالات بشرائح نشطة

المسارات: العمل في شكل لجان من مواطن التركيز الرئيسية للبرلمانيين ويخص مجموعة متنوعة من المجالات القطاعية والمشاركة. ويتناول التقرير العضوية والسلطات والموارد اللازمة والمتاحة للجان في أداء مهامها بنجاح.

وفي السياق العام، تمارس الرقابة عن طريق مجموعة من الإجراءات ولا سيما الاقتراحات والأسئلة والاستجابات والرقابة المالية.

ويعدّ التدقيق في ميزانية الحكومة أولوية قصوى للبرلمانات. ويمكن للرقابة البرلمانية أن تساهم في التحسين النوعي للميزانيات عن طريق تعميم مراعاة المنظور الجنساني مثلاً.

العلاقات: تعتمد غالباً قدرة البرلمان على ممارسة الرقابة المجدية على طرح اقتراحات الحكومة على العالم، وهو ما يوضح الأهمية البالغة لطبيعة علاقة البرلمان مع مجموعة من الجهات الفاعلة الخارجية. ويحتاج البرلمان إلى آراء هيئات خارجية وخبراتها لإثراء أنشطته الرقابية واستنتاجاته الخاصة.

النواب: للنواب دوافع عديدة للمشاركة في العملية الرقابية. وتشمل تلك الدوافع مساعدة الناخبين والمضي قدماً في تحقيق أهداف السياسات العامة فضلاً عن دوافع شخصية من التطور والتقدم المهنيين.

تحديات الرقابة

الرقابة تكون غالباً عملية صعبة على الرغم من أهميتها. وكشفت دراسة استقصائية شملت أكثر من ٣٥٠ نائباً في ١٢٠ بلداً - بما في ذلك نائبون ونائبات من أحزاب حاكمة وأحزاب معارضة ومن كل الفئات العمرية - مجموعة واسعة من التحديات. وفيما يلي بعض الأمثلة البارزة:

الساحة السياسية	"حكومة غير متعاونة لا تسمح بوجود معارضة" (نائب معارض من غينيا)
الأحزاب السياسية	"الخوف من إحراج الحكومة" (نائب من حزب حاكم في موريشوس)
الموارد	"نقص في تمويل اللجان" (نائب معارض من آيرلندا)
السلطات البرلمانية	"عدم تنفيذ الحكومة توصيات اللجان الدائمة" (نائب من حزب حاكم في باكستان)
مطالب متنافسة	"قضايا الناخبين مقابل القضايا الوطنية - تغلب قضايا الناخبين غالباً على القضايا الوطنية" (نائب من بوتان)
الالتزام	"التزام النواب بممارسة الرقابة من القمة إلى القاعدة، بما في ذلك مرحلة التنفيذ حتى التأثير في مجتمعنا" (نائب معارض من إندونيسيا)

الاستنتاجات الرئيسية بشأن ممارسة الرقابة البرلمانية

الرقابة البرلمانية نشاط سياسي في نهاية المطاف

- من حيث المبدأ، ينبغي للرقابة أن تكون صارمة وبناءة وقائمة على الأدلة وأن ترمي إلى تعزيز رفاه الشعب ومتابعة تحقيق الأهداف والأولويات الإنمائية وتحسين الحوكمة. وينبغي أن تغطي كل مجالات عمل الحكومة في كل وقت وأن تكون مسؤولية مشتركة بين كل البرلمانيين.
- ويمارس كل بلد الرقابة وفقاً لسياقه السياسي والثقافي والتاريخي. ويوجد تنوع كبير بين البلدان في ممارسة الرقابة وفي الساحة السياسية الخاضعة للرقابة.
 - ففي بعض السياقات، يكون التزام الحكومة بتوفير المعلومات في الوقت المناسب التزاماً واضحاً وبات التزام الحكومة بالرقابة جزءاً من الثقافة السياسية.
 - وفي بعض آخر، لا تطبق القواعد تطبيقاً منهجياً (قد يرفض الوزراء الممثل أمام البرلمان وقد لا تتاح المعلومات للبرلمان وقد لا تُحترم مواعيد الرد على الأسئلة).
 - وفي سياقات أخرى، تعدّ الأسئلة البرلمانية طعنًا في سلطات الحكومة (وتُسقط ولاية النواب الذين يرفعون أصواتهم – وهم عادة من المعارضة – أو يُزج بهم في السجن). وحماية حرية التعبير الخاصة بالنواب شرط جوهري لممارسة الرقابة.
- وتؤدي الأحزاب السياسية دوراً رئيسياً في تحديد أنشطة الرقابة. وتتميل الأدوار المحددة للأحزاب السياسية في الحكومة والمعارضة إلى أن تكون مزيجاً من التعارض والتعاون.
- ويمكن للتنافس السياسي أن يكون محفزاً على الرقابة. ومن المهم أن تكون المعارضة قادرة على استخدام أدوات الرقابة لمساءلة الحكومة ومواجهتها عند الاقتضاء.

سياسياً من الجمهور وخبراء في التدقيق والسياسات العامة فضلاً عن إبراز صورة العمل الرقابي. ويمكن لتلك الجهات أن تكون أكثر من مجرد مصادر معلومات مفيدة عابرة لتتحول إلى شركاء وحلفاء في جهود الرقابة المشتركة.

«نقيم شبكاتنا الخاصة مع أشخاص في وزارات ومنظمات غير حكومية يزودونا بالمعلومات. وهي الطريقة الوحيدة للحصول على المعلومات بسبب العراقيل التي تواجه الطلبات الرسمية إما من مسؤول أو وزير أو الرئيس».

روبرت ألفريد ليس، عضو في الجمعية الوطنية، جنوب أفريقيا

الموارد البشرية والمالية

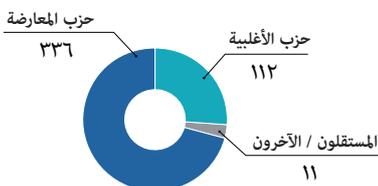
تقتضي الرقابة تمكن البرلمان من العمل بصورة مستقلة عن الحكومة؛ ويعني ذلك أن تكون له ميزانية وموظفون ومبان خاصة. ويمكن للحكومات تفويض الرقابة البرلمانية وغيرها من الوظائف الجوهرية بحرمان البرلمانات من تلك الموارد الأساسية، بل قامت بعضها بذلك فعلاً. وتعتمد الرقابة الفعالة على عدة عوامل تحتاج إلى موارد مثل رواتب ملائمة ودعم مهني وموارد مخصصة أخرى. ومن الناحية العملية، يكون القائمون على الرقابة أقل تمويلاً من الخاضعين للرقابة وبخاصة في البلدان المفتقرة للموارد. وفي العديد من البرلمانات، يعمل النواب من دون مساعدة موظفي دعم ويشاركون في لجان بدعم مهني محدود وأحياناً من دون أماكن منتظمة للاجتماع. ومن الأهمية بمكان أن تمتلك الحكومة والبرلمان الموارد (المختلفة) اللازمة لأداء ولاياتها المنفصلة والمميزة.

«أنشأنا صندوق الجمعية الوطنية. وتخصص الحكومة أموالاً للصندوق البرلماني. ولم يعد علينا التوجه إلى الحكومة وطلب تمويل «لأننا نريد الإشراف عليكم». وكان القرار في يد الحكومة. أما الآن فباتت لجنة الخدمة البرلمانية هي التي تقرر طريقة إنفاق الأموال».

آن ماكيندا، رئيسة الجمعية الوطنية، جمهورية تنزانيا المتحدة

حماية حقوق البرلمانيين في القيام بوظائفهم الرقابية

عدد القضايا المنظورة حالياً أمام لجنة الاتحاد المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين، ٢٠١٦



٩٠

٣٦٩



أكثر الانتهاكات شيوعاً

- ١ غياب المحاكمة العادلة والإجراءات غير العادلة الأخرى
- ٢ التعليق غير المبرر وإسقاط الولاية البرلمانية
- ٣ انتهاك حرية التعبير
- ٤ الاحتجاز التعسفي للولاية البرلمانية

٤٥٩ نائباً
في ٤٢ بلداً

الانتخابات البرلمانية، فإن الإفراط فيه ينطوي على خطر فقدان الذاكرة المؤسسية وعدم استمرارية عمل اللجان بين الولايات التشريعية.

٥١٪ هو المعدل المتوسط لاستبدال النواب في الانتخابات، استناداً إلى بيانات ١٧٥ مجلساً برلمانياً

وترتبط القدرة البرلمانية على الرقابة ارتباطاً وثيقاً بقوة البرلمان ككل. فالبرلمان الذي يتمتع بموارد جيدة سيميل أكثر إلى تخصيص موظفين لدعم اللجان البرلمانية وتوفير خدمات بحث وتحليل مخصصة للميزانية بما في ذلك تحليل قضايا الجنسين.

والمسؤولية عن الرقابة متعددة الأطراف. وتؤدي البرلمانات دوراً محورياً ولكنها ليست الطرف الوحيد. إذ تساهم الوزارات والهيئات الرقابية المتخصصة مثل مؤسسات التدقيق العليا والمجتمع المدني والإعلام والمجموعات المهنية كلها في شبكة رقابة ثرية.

واعتمدت غالبية البرلمانات إجراءات للتفاعل المنهجي مع مؤسسات التدقيق العليا. ومع ذلك، فإن التفاعل مع مؤسسات الرقابة الخارجية الأخرى مثل المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان وأمناء المظالم ليس منهجياً.

ويعدّ تقييم تأثير أنشطة الحكومة في المساواة بين الجنسين عنصراً لا ينفصم عن عملية الرقابة ويعزز فعاليتها العامة. وتشرف البرلمانات على التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين بطرائق متعددة. وتتابع اللجان المتخصصة والاتلافات المتعددة الأحزاب وضع المساواة بين الجنسين في المجتمع ويمكنها أن تقترح تشريعات لسد الفجوات المحددة. وإن الميزة المراعية لقضايا الجنسين توفر للبرلمانات أدوات للرقابة على تأثير السياسات الحكومية في النساء والرجال. ومع ذلك، ينبغي للبرلمانات أن تبذل المزيد من الجهود لتعميم المنظور الجنساني في كل أنشطة الرقابة ولا سيما عن طريق تكوين كفاءات محددة للبحث والتحليل القائمين على المنظور الجنساني.

يعرب غالبية النواب عن التزمهم بالرقابة غير أن ترتيب الأولويات ومسائل الكفاءات تحد غالباً من مشاركتهم في أنشطة الرقابة

- يوجد توافق في الآراء واسع على أن الرقابة مسؤولية كل النواب. ولكن يرى نواب أحزاب المعارضة أنه ينبغي أن يتحملوا جزءاً غير متناسبي من العبء. وينبغي للنواب أن يخضعوا للمساءلة أمام المواطنين بشأن طريقة أدائهم لدورهم الرقابي.

نظام الرقابة الفعال يظل طموحاً للعديد من البرلمانات

نظام الرقابة الفعال يقتضي:

ولاية قوية وسلطات محددة بوضوح لمساءلة الحكومة	مشاركين ملتزمين ومستعدين لاستخدام سلطاتهم لمساءلة الحكومة	قدرات برلمانية كافية لتعزيز تلك السلطات، بما في ذلك مصادر بحث وتحليل مستقلة ونظام تدريجي محتمل للجزءات
---	---	--

تؤمن البرلمانات بأهمية الرقابة وتحدد كثيراً تعزيز أنظمة الرقابة من بين أهداف التنمية البرلمانية.

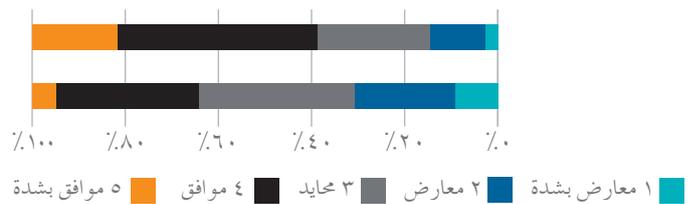
ويكفل الدستور والقوانين في كل البلدان تقريباً مهمة الرقابة. وتفتقر البرلمانات أحياناً للإمكانات والإرادة لاستخدام سلطاتها في تقييد الحكومة.

وتتأثر تصورات النواب لاستجابة الحكومة للرقابة البرلمانية بانتماء الحزب إلى الحكومة أو المعارضة. فعلى سبيل المثال، يبدو أعضاء الأحزاب الحاكمة أكثر تفاؤلاً بشأن قدرة البرلمان على الرقابة في حين يميل أعضاء أحزاب المعارضة إلى تقييم الحكومة بأنها أقل تجاوباً وأن الرقابة أقل فعالية.

تصورات النواب لالتزام الحكومة بالرقابة البرلمانية

«تتعاون الوزارات الحكومية بالقدر الكافي»

في الحكومة/في المعارضة



المصدر: استقصاء الاتحاد البرلماني الدولي/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للبرلمانيين، السؤال ٢، ٢٠١٦ (الأساس: ٢٨٠ نائباً - ١٨٥ في الحكومة و ٩٥ في المعارضة)

ويميل النواب إلى تحديد الموارد المحدودة (مثل الموظفين والموارد المالية والمعلومات) كأبرز صعوبة أمام الفعالية. ولا تشغل النائبات مناصب قيادية مثل رئاسة اللجان إلا قليلاً وهي المناصب التي تؤدي فيها المهام الرقابية في كل المجالات السياسية.

ويلاحظ استبدال عدد كبير من النواب بعد الانتخابات فيؤثر ذلك في جودة الرقابة. وعلى الرغم من أن الاستبدال جزء طبيعي ومفيد من

نسبة النواب الموافقين أو الموافقين بشدة على تلك العبارات



المصدر: الاتحاد البرلماني الدولي/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. السؤال ٢-١٨٥ في الحكومة و ٩٥ في المعارضة.

وتدفع المطالب العامة المحدودة النواب للخوف من عقاب ناخبهم إذا كرسوا وقتهم لأنشطة رقابة مبهمه في البرلمان الوطني عوضاً عن تناول الأولويات المحددة للناخبين.

ويتردد النواب أيضاً في استثمار وقتهم وجهدهم في أنشطة الرقابة إذا رأوا أن نتائجها غير مؤكدة وقد تتجاهلها الحكومة.

ولأعضاء الحزب أو الأحزاب الحاكمة مصلحة مشتركة - وغالبية - في إبقاء الحكم في أيديها. وبالنسبة إلى نواب حزب الأغلبية، تتعارض أنشطة الرقابة كثيراً مع الانتماء إلى فريق الحكومة وأداء دورهم المنفصل كممثلين للشعب.

ومع الإقرار بواقع العمل في بيئة سياسية، توجد عدة طرائق كي يؤدي أعضاء الحزب الحاكم دورهم الرقابي. فيمكن أن يكونوا أقل معارضة وهجوماً من نواب المعارضة في طرح الأسئلة على الوزراء مع إثارة مسائل بناءة وقائمة على الأدلة. ويمكن للعاملين في الحكومة أن يلجأوا إلى التشاور غير الرسمي مع الوزراء كبديل أكثر كتمناً من الإحراج المحتمل الناجم عن إجراءات الرقابة الرسمية. وقد يتخذ ذلك النهج عدة أشكال منها كتابة رسالة أو طلب عقد اجتماع أو إثارة المسألة في إطار لجنة.

وتوجد أسباب قاهرة لزيادة مشاركة النواب في عملية الرقابة أيّاً كان انتماءهم الحزبي. ولكل النواب مصلحة في الارتقاء بجودة الحكومة. وتساعد أدوات الرقابة النواب على خدمة مصالح ناخبهم وتحقيق أهداف السياسات العامة والتقدم في مسيرتهم السياسية.

وبفضل تعزيز المطالبة العامة بالشفافية والمساءلة، يهيئ المصلحون الملتزمون لأنفسهم مكانة أفضل لتشكيل البيئة السياسية في صالح المزيد من الرقابة. وقد تظهر فرص لتعزيز الرقابة في أوقات الأزمات أو في سياق إصلاحات سياسية أوسع نطاقاً. ومن المهم للمصلحين أن يكونوا مستعدين لاغتنام تلك الفرصة.

الرقابة البرلمانية:

فرصة لتوجيه سياسات الحكومة نحو الأهداف السياسية تعود بالفائدة على المجتمع

«البرلماني غير الفضولي برماني يثير الفضول».

ميشيل أندري، سيناتور، فرنسا

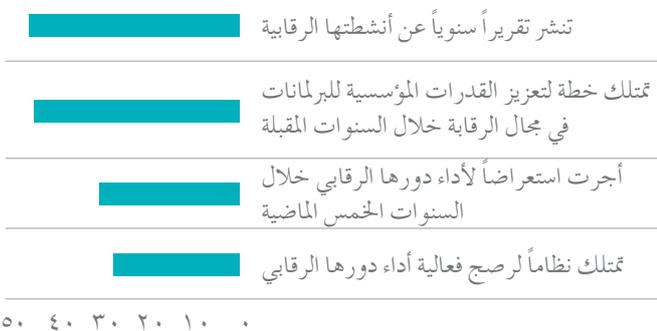
٥ أسباب لممارسة النواب الرقابة

- ١- النزاهة - تقييم وجود الفساد أو عدم وجوده
- ٢- الأمانة - تقييم مدى امتثال الحكومة للقانون
- ٣- التكافؤ - تقييم توزيع الحكومة المنصف للتكاليف أو الفوائد
- ٤- الفعالية - تقييم نسبة التكاليف إلى الفوائد
- ٥- النجاعة - تقييم مدى تحقيق الأنشطة لآثارها المنشودة

الرقابة من علامات جدوى البرلمانات في القرن الحادي والعشرين

- التوقعات العامة لمستويات عالية من النزاهة في الحياة العامة، والتوزيع العادل للموارد بين المناطق والفئات الاجتماعية، وفعالية الإنفاق العام من حيث التكلفة، هي مسائل راسخة ومتطورة. وتساهم الرقابة البرلمانية في تحقيق جميع الأهداف المذكورة وغيرها.
- ويوجد مجال للبرلمان والنواب لترويج أنشطتهم الرقابية بفعالية أكبر عن طريق الربط بين أنشطة الرقابة في البرلمان والتغييرات في حياة الناس، من أجل زيادة فهم الجمهور لسبل عمل الرقابة ومواصلة بناء المطالبة العامة بها.
- ويتعين أن تكون البرلمانات مسؤولة أمام الشعب عن الطريقة التي تؤدي بها دورها الرقابي. وتمتلك نسبة صغيرة نسبياً من البرلمانات نظماً لتتبع التوصيات التي تقدمها إلى الحكومة وردود الحكومة. ولا تقوم برلمانات كثيرة برصد نوعية أدائها الرقابي وتقييمها. والجهود البرلمانية المبذولة لترويج نتائج الأنشطة الرقابية محدودة.

الرصد البرلماني



المصدر: استبيان الاتحاد البرلماني الدولي/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للبرلمانات، السؤال ٢، ٦، ٢٠١٦ (الأساس: ١٠٣ مجالس برلمانية).

- لأداء الرقابة وتوفر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تقر أهدافها بمسؤولية البرلمان عن مساءلة الحكومة عن التزاماتها بالقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، فرصة للبرلمانات والنواب لزيادة مشاركتهم في المسائل المحورية للتنمية الوطنية.

تعزيز الرقابة: خطة للتغيير

يتضمن التقرير ٢٨ توصية تضع خطة لتغيير التوجه المؤسسي نحو المزيد من الرقابة. وسيتم تحديد الأولويات لتعزيز الرقابة وفقاً للسياق الوطني ولكن التوصيات عالمية الطابع ووجيهة لكل البلدان.

والتوصيات موجهة في المقام الأول إلى البرلمان كمؤسسة؛ وبعضها يتناول النواب الأفراد. والتوصيات موجهة أيضاً إلى الأحزاب السياسية التي تؤثر تأثيراً كبيراً في صنع القرار البرلماني وسلوك النواب الأفراد. وهي مهمة أيضاً للحكومات التي تتحمل مسؤولية كبيرة في إقامة علاقة رقابة بناءة مع البرلمان وتمتلك مصلحة قوية في تعزيز الشفافية ومساءلة السلطات العامة عن طريق الرقابة الفعالة. والتوصيات ووجيهة لكل المنظمات الشعبية ومنظمات المجتمع المدني التي تود الارتقاء بجودة مؤسسات الحكومة.

- ويعطي الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة وغاياته بشأن المؤسسات الفعالة والخاضعة للمساءلة والشاملة زخماً جديداً للبرلمان والنواب لتمثيل صوت الشعب ومصالحه في الرقابة على الحكومة.

أسئلة لتقييم المساهمة البرلمانية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

- إلى أي مدى يستعرض البرلمان ويناقش التقارير المرحلية وغيرها من الوثائق الوجيهة التي تعدها الحكومة عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ الخطط الوطنية للتنمية المستدامة، ويتخذ تدابير بشأنها؟
- إلى أي مدى البرلمان قادر على ضمان متابعة التوصيات المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة الصادرة عن الهيئات العالمية ولا سيما المنتدى السياسي الرفيع المستوى؟
- إلى أي مدى يمكن للبرلمان المبادرة بتقديم استفساراته الخاصة عن القضايا المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
- ما مدى فعالية الرصد البرلماني لسياسة التنمية الحكومية سواء كجهة مانحة أو مستفيدة من المساعدات الإنمائية الخارجية؟
- ما مدى فعالية الرصد البرلماني لتفاعل الحكومة مع شركاء التنمية الدوليين (مثل الجهات المانحة الثنائية والهيئات الإقليمية والمنظمات المتعددة الأطراف)؟

المصدر: الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٧. البرلمانات وأهداف التنمية المستدامة: مجموعة أدوات للتقييم الذاتي.

[منشور إلكتروني] متاح عبر الرابط التالي:

<http://www.ipu.org/pdf/publications/sdg-toolkit-ar.pdf>

ملخص التوصيات

وضع الرقابة في صدارة أولويات البرلمان

- ١- توجيه رسالة بأن البرلمان ملتزم بوظيفته الرقابية
- ٢- جمع كل الأطراف المعنية لتحديد عملية رقابة بناءة والالتزام بها
- ٣- تقييم مواطن قوى البرلمان وضعفه من حيث وظيفة الرقابة
- ٤- الالتزام باستعراض أداء البرلمان لدوره الرقابي وإعداد تقارير في ذلك الشأن بانتظام

تعزيز مهمة الرقابة والقدرة على تنفيذها

- ٥- ضمان ترسيخ السلطات الرسمية للرقابة على الحكومة بوضوح في القانون والقواعد البرلمانية
- ٦- ضمان الاستقلال المالي والإداري للبرلمان وتزويده بموظفين مهنيين مخصصين
- ٧- تخصيص وقت لمسائل الرقابة في الجلسات العامة
- ٨- ضمان دعم قواعد اللجان وممارستها للرقابة
- ٩- ضمان تحديد ولاية وإجراءات وإمكانات واضحة للرقابة المالية
- ١٠- تعميم المنظور الجنساني وحقوق الإنسان في كل أنشطة الرقابة
- ١١- تكوين كفاءات خاصة للبحث من أجل دعم الرقابة
- ١٢- تكوين المهارات الرقابية والحد من تأثير الاستبدال عقب الانتخابات
- ١٣- الاستعانة بمساعدات خارجية

التعاون على تنفيذ الرقابة

- ١٤- الإقرار بأن الرقابة البرلمانية الفعالة هي ثمار تضافر جهود النواب ومؤسسات المجتمع المدني وغيرها من مؤسسات الرقابة بدعم من الجمهور العام
- ١٥- استقاء الأدلة في اللجان من مجموعة واسعة من المصادر
- ١٦- توطيد العلاقات مع مؤسسات التدقيق العليا وغيرها من مؤسسات الرقابة

الاستفادة من سلطات البرلمان الرقابية

- ١٧- جعل الرقابة عملية مستمرة عن طريق متابعتها
- ١٨- بحث سبل امتثال الحكومة لمتطلبات الرقابة

بناء الدعم العام للرقابة

- ١٩- اعتماد قواعد وممارسات أخلاقية لتعزيز المشروعية البرلمانية
- ٢٠- وضع استراتيجيات تواصل لترويج عمل الرقابة في البرلمان
- ٢١- بحث أفضل سبل استخدام الإعلام في أنشطة الرقابة
- ٢٢- إتاحة السجلات البرلمانية للجمهور
- ٢٣- تقليد البرلمان مكانة رائدة في مجال أهداف التنمية المستدامة

اغتنام الفرص المتاحة للنواب من أجل تهيئة بيئة الرقابة

- ٢٤- تحسين اغتنام الفرص القائمة
- ٢٥- الاستفادة من الفرص الناشئة
- ٢٦- إنشاء ائتلافات إصلاحية والانضمام إليها
- ٢٧- المشاركة في أفرقة عمل بديلة ومشاركة بين الأحزاب
- ٢٨- انتخاب القادة البرلمانيين المؤيدين للرقابة ودعمهم

يمكن تحميل التقرير الكامل على الموقعين التاليين: www.ipu.org/oversight و <http://www.undp.org/content/undp/en/home/library/>

حقوق الطبع والنشر الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٧

ISBN 978-92-9142-702-4

يجوز نسخ هذا المصنف كلياً أو جزئياً لأغراض الاستخدام الشخصي وغير التجاري شريطة نسخ بيانات حقوق الطبع والنشر والمصدر دون تغيير. ويرجى إبلاغ الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي باستخدام محتويات المصنف. ويعد هذا المنشور نتاج شراكة بين الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. والآراء الواردة فيه لا يجب بالضرورة إسنادها إلى الأمم المتحدة أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو الاتحاد البرلماني الدولي.

التصميم والقلب: Simplecom

طُبِعَ في فرنسا، مطبعة Courand et Associés



الاتحاد البرلماني الدولي
من أجل الديمقراطية، من أجل الديمقراطية.

+41 22 919 41 50
+41 22 919 41 60
postbox@ipu.org

Chemin du Pommier 5
Case postale 330
1218 Le Grand-Saconnex
Geneva – Switzerland
www.ipu.org



Empowered lives.
Resilient nations.